

تسريب امتحان الجبر يفضح عجز الوزارة عن مكافحة الغش الإلكتروني وقانون العقوبات لا يحمي تكافؤ الفرص



السبت 6 يونيو 2026 03:00 م

كشفت مديرية التربية والتعليم بالجيزة، صباح السبت 6 يونيو 2026، عن فتح تحقيق عاجل في صور متداولة زُعم أنها تخص امتحان الجبر والإحصاء للشهادة الإعدادية، بعد نشرها عبر صفحات الغش الإلكتروني عقب انطلاق اللجان

وتضع الواقعة وزارة التربية والتعليم أمام اختبار متكرر، لأن الحديث الرسمي عن السيطرة على اللجان يصطدم كل موسم بـ صور أسئلة متداولة أثناء الامتحان، بينما يدفع الطلاب المجتهدون ثمن خلل رقابي يضرب مبدأ تكافؤ الفرص

صور متداولة وتحقيق بعد بدء الامتحان

بدأت الأزمة عندما نشرت صفحات متخصصة في الغش الإلكتروني صورًا قالت إنها تخص امتحان الجبر والإحصاء لطلاب الشهادة الإعدادية بمحافظة الجيزة، وذلك بعد دقائق من انطلاق اللجان، بما أعاد ملف التسريب والغش إلى الواجهة

وعقب انتشار الصور، بدأت مديرية التربية والتعليم بالجيزة مراجعتها للتأكد من مدى صحتها ومطابقتها لورقة الامتحان الأصلية، بالتنسيق مع الجهات المختصة وغرف العمليات، للكشف عن مصدر التصوير وتحديد المسؤولين عن الواقعة

كما تابعت غرفة العمليات المركزية ما يتم نشره عبر مواقع التواصل وصفحات الغش الإلكتروني، وأعلنت المديرية اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حال ثبوت الواقعة، في محاولة لاحتواء غضب الأسر والطلاب قبل اتساع الجدل

في المقابل، يظل التحرك الرسمي لاحقًا للواقعة لا سابقًا لها، لأن الصور وصلت إلى صفحات الغش بعد بدء الامتحان، بينما كان يفترض أن تمنع إجراءات التفتيش دخول الهواتف أو أي أجهزة تصوير إلى اللجان

وبحسب جدول الامتحانات، أدى طلاب الشهادة الإعدادية في الجيزة امتحان الجبر والإحصاء في تمام الساعة 9 صباحًا، واستمر لمدة ساعتين، ثم واصلوا الامتحانات وفق جدول نهاية العام الدراسي 2025/2026.

ولذلك لا تكمن الأزمة في صورة متداولة وحدها، بل في قدرة شبكات الغش على استغلال دقائق قليلة داخل اللجنة، وتحويل ورقة امتحان إلى مادة منشورة على منصات التواصل قبل انتهاء زمن الإجابة

تكافؤ الفرص تحت ضغط الغش الإلكتروني

تؤكد الواقعة أن الغش الإلكتروني لم يعد يرتبط فقط بتسريب الامتحانات قبل موعدها، لأن الخطر الأكبر أصبح في تصوير الأسئلة من داخل اللجنة ونشرها سريعًا عبر التطبيقات، ثم تداول الإجابات بين الطلاب أثناء الامتحان

وهنا يخدم رأي الباحث التربوي كمال مغيث هذا المحور، لأنه حذر سابقًا من أن تغيير شكل الامتحان أو تشديد الإجراءات وحده لا يمنع الغش الإلكتروني، ما دامت المنظومة تلاحق الوسيلة بعد استخدامها

كما يرتبط الغش الإلكتروني بعدالة الامتحان نفسها، لأن الطالب الذي التزم بالقواعد يجد نفسه في منافسة غير متكافئة مع طالب يحصل على إجابة من خارج اللجنة، بينما تكتفي الوزارة غالبًا بإعلان ضبط أفراد بعد وقوع الضرر

ومن زاوية الأسر، تؤكد داليا الحزاوي، مؤسسة ائتلاف أولياء أمور مصر، أن الغش عبر تطبيقات مثل تليجرام يهدد تكافؤ الفرص ويصيب الطالب المجتهد بالإحباط والظلم، وهو توصيف يشرح غضب أولياء الأمور في الجيزة

لذلك تبدو مطالب الأسر بتشديد الرقابة داخل اللجان منطقية، لأن الحديث عن الانضباط يفقد قيمته عندما تستطيع صفحة غش نشر أسئلة امتحان رسمي، بينما ينتظر الطلاب الملتزمون نهاية التحقيق دون ضمان تعويض عادل

كذلك يكشف استمرار الصور المتداولة أن الأزمة ليست أخلاقية فقط، بل إدارية وتقنية، لأن صفحات الغش تعمل بسرعة تنظيمية واضحة، بينما تتحرك الجهات التعليمية غالبًا بخطوات تقليدية تبدأ بالفحص وتنتهي ببيانات قانونية

قانون صارم ونتيجة محدودة على الأرض

صدر قانون مكافحة أعمال الإخلال بالامتحانات رقم 205 لسنة 2020 بعقوبات مشددة، تشمل السجن من 2 إلى 7 سنوات، وغرامة مالية من 100,000 إلى 200,000 جنيه لكل من ينشر أسئلة أو إجابات بقصد الغش

ورغم هذه العقوبات، لا تزال صفحات الغش الإلكتروني تنشط خلال مواسم الامتحانات، وهو ما يكشف فجوة واضحة بين النص القانوني وتنفيذه، لأن الردع لا يتحقق بمجرد إعلان العقوبة بعد تداول ورقة الامتحان

وبحسب القانون، يعاقب الطالب المتورط في الغش بالحرمان من أداء الامتحانات في الدور الحالي والدور التالي، واعتباره راسبًا في جميع المواد، إضافة إلى عقوبات مرتبطة بحياسة أجهزة اتصال داخل اللجان

غير أن تشديد العقوبة لم يمنع تكرار الوقائع، لأن شبكات الغش تعتمد على هواتف صغيرة وتطبيقات سريعة ومجموعات مغلقة، بينما تبقى قدرة التفتيش والمراقبة داخل بعض اللجان أضعف من سرعة النشر الإلكتروني

ومن هذا الباب، تدعم الدكتورة ماجدة نصر، أستاذة المناهج وطرق التدريس، التفريق بين التسريب والغش، إذ أوضحت سابقًا أن نشر الامتحان بعد بدء اللجنة يمثل غشًا، لكنه يظل خطرًا على المنظومة والعدالة

لذلك تحتاج الوزارة إلى الاعتراف بأن المشكلة لا تنتهي بنفي التسريب قبل الامتحان، لأن تصوير الورقة بعد دقائق من بدء اللجنة يكفي لإفساد العدالة، خصوصًا إذا وصلت الإجابات إلى طلاب داخل لجان أخرى

رقابة اللجان تحتاج أدوات لا بيانات

يشير خبراء تربويون إلى أن المواجهة الأمنية والقانونية وحدها لا تكفي، لأن الغش الإلكتروني يتطور مع أدوات الاتصال، بينما تعتمد إجراءات التأمين في كثير من اللجان على التفتيش اليدوي والتنبيهات الإدارية فقط

وبناء على ذلك، تحتاج مديريات التعليم إلى مراجعة آليات التفتيش داخل اللجان، وتشديد الرقابة على الهواتف المحمولة والأجهزة الإلكترونية، وتدريب المراقبين على اكتشاف وسائل التصوير الدقيقة قبل وصول ورقة الامتحان إلى الطالب

كما تحتاج الوزارة إلى تطوير أساليب إعداد وتأمين الامتحانات، بحيث تقل فرص تصوير الورقة كاملة، وتزيد قدرة غرفة العمليات على تتبع مصدر الصورة من رقم اللجنة أو ترتيب الورقة أو العلامات الفنية داخل النسخة

إلى جانب ذلك، يجب أن تعلن الوزارة نتائج التحقيقات بشفافية، لأن الاكتفاء بفتح تحقيق عاجل ثم اختفاء النتائج يضعف ثقة الأسر، ويجعل كل موسم امتحانات بداية جديدة للشك في نزاهة العملية التعليمية

وفي النهاية، لا تختبر صور امتحان الجبر بالجيزة قدرة الوزارة على إصدار بيانات جديدة، بل تختبر قدرتها على حماية الطالب المجتهد من سوق غش نشط، وعلى تحويل العقوبات من نصوص مخيفة إلى ردع حقيقي داخل اللجنة